

التقارير والوثائق

السياسة الإنسانية والعمل الإنساني القائم على المبادئ

خطابٌ ألقاه السيد «بيتر ماورير»،
رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر،
«ميزون دو لا بيه»، جنيف، 2 تشرين الأول/ أكتوبر 2014

.....

ألقى رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، «بيتر ماورير» الخطاب التالي في يوم 2 تشرين الأول/ أكتوبر لعام 2014 في «ميزون دو لا بيه» في جنيف أثناء المؤتمر الذي نظمه المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية. واستحضر «ماورير» أهمية المبادئ الإنسانية وصلتها المستمرة، وحذر من أن غياب الفهم المشترك وكذلك تسييس تلك المبادئ، يُعرضان حجم العمل الإنساني ونطاقه للخطر. وأعلن الخطاب عن إطلاق الدورة الثانية للبحوث والمناظرات بشأن مبادئ العمل الإنساني تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وعلى مدار عام 2015- العام الذي تم فيه الاحتفال بالذكرى الخمسين لتبني المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة)، وكذلك انعقاد المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين الخاص بـ«الحركة»، وهو أيضًا العام الذي مهّد لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في عام 2016- حشدت دورة البحوث والمناظرات الأطراف الفاعلة الرئيسية في مجال العمل الإنساني في إطار مناسبات عامة ومؤتمرات رفيعة المستوى¹. وكان لهذه المناسبات الأثر في تشجيع مناقشات جوهرية للمبادئ بين خبراء من الحركة، وخبراء من مجالات العمل الإنساني والحكومي والأكاديمي، ومشاركين آخرين من المُلمين بهذا الشأن.

عشية إطلاق «ميزون دو لا بيه»² في جنيف يوم 3 تشرين الأول/ أكتوبر لعام 2014 كانت فارقة؛ فالسلام يستحق دارًا ولن يكون في العالم مكانًا أفضل من جنيف لاستضافة جميع من يروجون للسلام. وجديرًا بنا أن نعرف أن هذه الليلة هي مجرد البداية لسلسلة من المؤتمرات

التي تؤدي إلى المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في عام 2015، والذي سيقدم خلاله مختلف المشاركون وجهات نظرهم بشأن المسائل الإنسانية الشائكة.

وعلى مدى أكثر من مائتي عام، كانت جنيف على مفترق طرق العمل الإنساني والجهود الدولية للسلام، بداية من «تشارلز بيكتيه دي روشيمون» في أوائل عام 1800 بوصفه أحد أهم الساسة الذين أسسوا أوروبا كما نعرفها اليوم، وكذلك «هنري دونان» مؤسس ما يعرف اليوم باسم الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وتتمتع سياسات السلام والسياسات الإنسانية المبنية هنا بصدىٍ يُدَوِّي في جميع أنحاء العالم. ولا يوجد موضع آخر في العالم أفضل من ذلك لفهم مدى الترابط المتبادل بين مختلف المجالات المتعلقة بالاستجابة الدولية للأزمات الإنسانية مع إدراك خصوصيتها. وتُعد جنيف ذات الطابع الدولي المضيف المفضل لعدد من الوكالات والمنظمات الإنسانية المتخصصة، إذ تجسد أهمية النهوض بالاستجابة المترابطة في مواجهة التحديات الدولية الراهنة، والحفاظ على النزاهة المهنية في مجالات الأنشطة ذات الصلة. وجنيف هي الموضع الذي تبرز فيه التوترات التي قد تنشأ عندما تصطدم الخطط الطموحة للسلام مع التطلع إلى الحفاظ على الحد الأدنى من الإنسانية أثناء الحرب. ولكنني سأطرق لذلك لاحقاً. موضوع النقاش اليوم هو الدبلوماسية الإنسانية والعمل القائم على المبادئ في مفترق الطرق، وهنا أود أن أسلط الضوء على أهمية المبادئ الإنسانية لتوجيه الاستجابة الدولية الحالية للنزاع المسلح.

واسمحوا لي أن أمهد للموضوع أولاً بتحديد سياق المناقشة. يتم استثمار أكثر من 20 مليار دولار أمريكي سنوياً للاستجابة للاحتياجات الأساسية للسكان المتأثرين بالأزمات الإنسانية، وتشمل الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى المماثلة. ويشارك قرابة 250,000 عامل في مجال العمل الإنساني في هذه العمليات، التي يتم كثير منها في بيئات شديدة الخطورة، مثل أوكرانيا وسوريا/العراق وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الشرقية، والآن ليبيريا التي اجتاحتها وباء الإيبولا مؤخراً. وتسترشد برامج الإغاثة والحماية لصالح هؤلاء السكان المتضررين بالمبادئ الإنسانية التي تستند إلى الخبرة التي اكتسبها المختصون في مجال العمل الإنساني على مدى قرن من الزمان، والتي تميز الاستجابة الإنسانية عن نظائرها مثل الاستجابة السياسية البحتة من جهة، والأنشطة الخيرية من جهة أخرى، والتي توفر إطاراً للتعامل مع بعض المعضلات شديدة الحساسية التي قد نواجهها في العالم الحقيقي للنزاعات.

ما هي تلك المعضلات؟ معضلة تحديد الأولويات في حالات الاحتياجات الضخمة والموارد المحدودة، ومعضلة الصراع بين الوفاء بالتزامنا تجاه الإنسانية ومراعاة الحقائق الصارخة المتعلقة بالنفوذ والظلم والتمييز في العديد من مناطق العمليات، ومعضلة الوصول إلى السكان في مقابل أمن العاملين في المجال الإنساني وسلامتهم، وغيرها من المعضلات الأخرى.

1 لمزيد من المعلومات حول الدورة الثانية للبحث والمناظرة، ولمشاهدة التسجيلات الخاصة ببعض المناسبات، انظر الرابط التالي: www.icrc.org/en/cycle-principles (تم الاطلاع على المراجع بشبكة الإنترنت في تشرين الأول/أكتوبر 2015).

2 ملحوظة المحرر: «ميزون دو لا بيه» (بيت السلام) هو المبنى الرئيسي لمعهد الدراسات العليا الدولية والإيمانية في جنيف، كما يستضيف منظمات أخرى تعمل في القضايا الدولية. لمزيد من المعلومات، انظر

وظهرت عدة مبادئ توجيهية على مدى السنوات الأخيرة، وتشمل مبادئ المساءلة ومشاركة المستفيدين ومبدأ «عدم الإضرار» والسعي إلى استدامة جهود الإغاثة. ولم يتوافق أيٌّ منها مع الأهمية التاريخية لمبادئ الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلال، التي تقع جميعها في صميم رسالة «اللجنة الدولية» وتمثل جوهر هويتها، وهي مبادئ لا اعتراض عليها من المجتمع الدولي الأوسع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه المبادئ من أساسيات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وهي أيضاً مصدر إلهام رئيسي لعمل مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية في إطار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 182/46 الذي اعتمدهت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1991. ومن ثم فإنها محور جميع العمليات الإنسانية الرئيسية على مدار أكثر من قرن.

وعلى الرغم من ذلك، تثار التساؤلات في وقتنا الحالي بشأن أهميتها في التصدي للتحديات الجديدة والناشئة في إطار جدول عمل إنساني أخذ في التنامي:

ما هذه التحديات؟ انظروا إلى بعض النزاعات الحالية التي يطول أمدها- في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكولومبيا والسودان- وأوضاع الاحتلال طويلة الأمد على نحو ما يحدث في فلسطين أو غزة- مما يؤدي إلى تفكك البنية التحتية للدول. ويؤثر تفكك البنية التحتية في أي دولة على قدرة السلطات العامة على تقديم الخدمات الأساسية مثل الصحة أو التعليم أو التغذية أو مياه الشرب والصرف الصحي أو القانون والنظام العام. وكثيراً ما ترأست معظم النزاعات ذات الأولوية في يومنا هذا قائمة جدول أعمال «اللجنة الدولية» على مدى عقود عدة، في حين نشأ العمل الإنساني والمبادئ الإنسانية للاستجابة للأزمات المؤقتة في المقام الأول.

انظروا إلى تراكم العوامل المختلفة التي تضعف الدول والمجتمعات: مثل الفقر والنزاع المسلح والعنف الطائفي والجريمة؛ مما يضعف كاهل الدول والمجتمعات الهشة، على نحو ما نشهده اليوم في جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال واليمن.

انظروا إلى شيوع طابع الحرب التي غالباً ما تضرب المناطق المكتظة بالسكان، مما يؤدي إلى الدمار الشامل والنزوح الجماعي. أين توجد ساحات القتال اليوم؟ في غزة ولوغانسك وحلب وبنيتو وغاو، وغيرها من المناطق المكتظة بالسكان حيث يعيش الملايين من الناس.

انظروا إلى الطابع المتغير للجماعات المسلحة من غير الدول التي تعتنق أيديولوجيات متشددة للغاية- فتتغذى على الفساد والإقصاء والظلم مما أدى إلى معاناة السكان على مدى عقود- والتي تعارض في الوقت الحاضر من خلال سلوكها وتصريحاتها وأفكارها بعضاً من أهم القيم الإنسانية الأساسية، كما يتجلى لنا كل يوم تقريباً.

انظروا إلى الديناميكية الحالية لهذه النزاعات غير المنظمة وغير الهيكلية وآثارها مثلاً على الأعمال القتالية التي تجتاح مناطق بأكملها، وكذلك نزوح أعداد كبيرة من السكان المتضررين. وما بدأ بوصفه أزمة سورية في عام 2011 هو اليوم بمثابة انهيار إقليمي لعدد من النظم؛ ما ترتب عليه آثار عالمية طويلة الأجل. والوضع أشد وطأة في بلدان منطقة الساحل وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي صارت الآن منطقة إقليمية وعالمية كبيرة تسودها حالة من عدم الاستقرار.

ومن ثم، فإننا اليوم بصدد تحويل مواطن الضعف لدى السكان واحتياجاتهم إلى ما هو أبعد من النطاق التقليدي للعمل الإنساني، مثل توفير الغذاء والماء والمأوى والأدوية. فنحن نشهد ظهور أنماط من العنف الجنسي تستلزم الاستجابة النفسية والاجتماعية، ونرى السكان النازحين

الذين يعانون من صدمات نفسية جسيمة تتطلب استجابة أكثر من مجرد إجراء الجراحات في وقت الحرب، ونرى أفواجًا من الأطفال النازحين يطالبون بمرافق وبرامج تعليمية بوصفها توقعات أساسية من الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. ولذلك فنحن نتعامل مع العمل الإنساني من منطلق أبعد من مجرد الإبقاء على استمرار سبل العيش.

ونشهد باختصار توسع نطاق الاستجابة الإنسانية، أو بعبارة أخرى، نتعامل مع عددٍ متزايد من الأنشطة التي تندرج تحت تصنيف العمل الإنساني اليوم.

واستجابةً لهذه التحديات، حشد المجتمع الدولي طاقته لا لمعالجة الآثار الفورية لمثل هذه الحالات الطارئة على السكان فحسب، بل للتعامل مع أسبابها والحيلولة دون حدوثها مجددًا بأسلوب أكثر تماسكًا واتساقًا، حيث أنشأ آليات للرصد، في مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، لجمع المعلومات عن الأوضاع المتغيرة التي تستدعي القلق وتمثل مواطن ضعف، وطور القدرات على الصعيدين الإقليمي والدولي في مجال صنع السلام وإنفاذ القدرات، وهي مجهزة، مثل عمليات حفظ السلام في الأونة الأخيرة، بولاية الإنفاذ وولاية الحماية؛ وعزز برامج التنمية للسكان المتضررين من النزاع؛ حيث لا توجد وكالة إنمائية اليوم تخلو من إدارة للوقاية من نشوب النزاعات، وجدد كذلك محاولاته لتقديم مرتكبي أعمال العنف إلى العدالة، إما أمام المحاكم الخاصة أو المحكمة الجنائية الدولية. وبذلك، دمج المجتمع الدولي طرق الاستجابة التقليدية لحالات الطوارئ والعمل الإنساني في تركيب معقد من البرامج الإنمائية والأمنية والسياسية والقضائية على أساس من الأنظمة القانونية المختلفة التي تضم القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الجنائي— مع الرجوع إلى الاختصاصات القضائية الدولية والوطنية والإقليمية. ومنذ انعقاد مؤتمر قمة الألفية في عام 2000، والمجتمع الدولي يعتقد إلى حد كبير ويجسد مفهوم النهج المتكامل والشامل والشمولي إزاء الأزمات والنزاعات والتخلف.

وفي حين أننا في «اللجنة الدولية» ندرك حتمًا أهمية زيادة التكامل بين البرامج الدولية ضمن استراتيجية المجتمع الدولي إزاء الأزمات المعاصرة، لدينا أيضًا تساؤلات حول الدور المحدد للعمل الإنساني اليوم عند الاستجابة لحالات الطوارئ المعقدة على الصعيدين الوطني والدولي. ويتزايد التوتر بين الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حلول سياسية مستدامة للأزمات الراهنة من ناحية، وبين محاولات تقديم الدعم الذي ينقذ حياة السكان الأكثر ضعفًا وفقًا لشرطين صارمين وهما النزاهة والحياد.

عادة يمكن الجمع بين الهدفين بشكل عملي، إلا أنه توجد حالات مثل سوريا أو أوكرانيا، يخضع فيها الدعم لإنقاذ حياة السكان المتضررين إلى المناورات السياسية من جانب أطراف النزاع. فلقد شهدنا في «جنيف-1» و«جنيف-2» حول سوريا، كيف اضطرت الأمم المتحدة والوسطاء الإقليميون للتفاوض بشأن وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة في مقابل جداول الأعمال السياسية الأكبر، أو بوصفها خطوة أولى نحو بناء الثقة في العملية الانتقالية بعد استحالة معالجة الأسباب السياسية للنزاع.

ومن ثم فقد حصل أطراف النزاع— شئنا أم أبينا— على إشارة منا بأن المتطلبات الإنسانية ليست التزامًا يجب الامتنال له من حيث المبدأ والممارسة، بل هي مسائل ينبغي التفاوض بشأنها في سياق التوصل لتسوية سياسية شاملة. وينطبق الشيء ذاته على المفاوضات التي تدخلها قوافل الإغاثة في أوكرانيا التي تواجه في بعض الأحيان عقبات سياسية شديدة من جميع الجهات، بسبب عجز جميع الأطراف المعنية عن الحفاظ على حد أدنى من المسؤولية المشتركة لتقديم المساعدة

والحماية لأكثر من مليون مدني متضرر من النزاع المسلح.

ويختطف الربط بين المفاوضات الإنسانية والسياسية بهذه الطريقة العمليات التي تنفذ الحياة ويؤثر سلبًا على مصداقية الجهات الدولية الفاعلة في مجال العمل الإنساني. ولهذا السبب تقدم «اللجنة الدولية» بلا كلل، في سوريا وأوكرانيا وأماكن أخرى، بدائل موثوقًا فيها في مثل هذه الحالات، بحيث تتسق مع المبادئ الإنسانية الأساسية وتكون قابلة للتنفيذ بشكل عملي. فما معنى ذلك؟ يعني هذا أن تحديد طرائق دقيقة للنفاد، ومراقبة السلع، وشفافية إجراءات التوزيع، وبناء الثقة من خلال القرب، كلها أمور دقيقة تؤثر على أعمالنا الرامية إلى نشر عمل إنساني مستقل ومحاييد وغير متحيز.

إنني فخور بأن زملائي في سوريا وأوكرانيا والعراق وجنوب السودان وأماكن عديدة أخرى ينجحون باستمرار في إيجاد حلول عملية مستوحاة من المبادئ الإنسانية للتغلب على مثل هذه العقبات. ولـ«اللجنة الدولية» حضور في الوقت الحالي في جميع أنحاء أوكرانيا، وتنتقل عبر خطوط النزاع في سوريا، وتساعد السكان الذين سُردوا عدة مرات في أكثر المناطق النائية في جنوب السودان واليمن، وتشق طريقها لبلوغ بعض من أصعب البيئات في العراق.

وتحتل مساهمة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في وضع المبادئ لتوجيه نشر برامج المساعدة والحماية الدولية مكانة القلب من عملها. وقد تم تقنين هذه المبادئ إلى حد كبير في القانون الإنساني الدولي. وتلك المبادئ وليدة تقليد إنساني طويل من أجل الحفاظ على حياة وكرامة جميع المتضررين من النزاعات المسلحة، دون أي تمييز تجاه المرضى والجرحى في ساحة المعركة، وأسرى الحرب والمعتقلين على خلفية قضايا أمنية، فضلًا عن المدنيين المحاصرين خلال تبادل إطلاق النار. وعلى من يرغب في معرفة المزيد حول هذا الشأن أن يزور متحف الصليب الأحمر، الذي يوضح خروج المبادئ الإنسانية للحياة عبر التاريخ والثقافات. ومن المهم أن نذكر أنفسنا—لأن هذه المبادئ أصبحت موضع تشكيك في الوقت الحاضر—بأن المبادئ الإنسانية ليست نابعة من القيم الغربية فحسب، بل لها جذور راسخة في مختلف الثقافات. ففي رسالة مفتوحة إلى قائد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، بين علماء الدين الإسلامي من جميع التيارات العقائدية أن بعض المبادئ الإنسانية الأساسية راسخة في العقيدة والتقاليد الإسلامية، وأوضحوا أن تلك المبادئ بعيدة كل البعد عن سلوك الجماعات المتطرفة اليوم.³

وتشكلت هذه المبادئ أيضًا من خلال الممارسات على مدى عقود عدة. فكثيرًا ما تتم الأنشطة الإنسانية في المناطق المتنازع عليها التي تحكمها تحالفات فضفاضة من كيانات تابعة للدولة وجهات أخرى من غير الدول. وتعتمد سياسة «اللجنة الدولية» على عملية متواصلة من المفاوضات حتى تتمكن من العمل في هذه المناطق، والوصول إلى المتضررين من الأشخاص والمجتمعات، والبقاء على مقربة منهم، والتماس موافقة الأطراف المعنية للسماح بإتمام العمليات الإنسانية. وهذه العملية، كما نعلم جميعًا، عملية طويلة ومحفوفة بالمخاطر وغالبًا ما تكون محبطة للغاية؛ فلقد عكفنا على التفاوض على مدى شهور لإنجاز عملية عبر خطوط النزاع في حلب، وللحصول على تصريح للعمل في السودان، وتحصيل حد أدنى من الضمانات الأمنية لعملياتنا الميدانية في أفغانستان، وغير ذلك العديد من الأمثلة. وبسبب قلة الفرص في إحراز تقدم

3 ملحوظة المحرر: هذا الخطاب المفتوح متاح على الرابط الآتي: www.lettetobaghdadi.com

في مثل هذه المفاوضات، كثيراً ما يتعرض السكان للإهمال أو المعاناة أو الموت. وتدل تجربتنا على أن الحفاظ على مساحة من «الإنسانية المشتركة»؛ حيث يمكن مقاومة إغراء إضفاء الطابع السياسي أو العسكري على جهود الإغاثة، مبدأ لا يتبناه الجميع بصورة تلقائية؛ ففي زمن ينتشر فيه الاستقطاب والتطرف والتشويه والوصم مما يؤثر على السياسات الرئيسية في كثير من البلدان، ليس فقط في المناطق النائية، يصعب الترويج لمبدأ المسؤولية المشتركة لجميع الأطراف المتحاربة؛ حيث يتعين عليهم الحفاظ على حيز إنساني يوفر للمدنيين الحماية ويتلقى فيه السجناء معاملة إنسانية.

هل يمكنكم أن تمرروا الصور من معرض «اللجنة الدولية» الذي أقيم مؤخراً في متحف «راث»⁴ أمام أعينكم لثوان، حيث ترون أسرى الحرب يلعبون بأوراق اللعب في أجواء من الحراسة الهادئة أثناء الحرب العالمية الأولى، ثم قارنوا بينها وبين ما يحدث اليوم من ممارسات وما تسمعونه من خطاب. أنا على يقين أنكم ستنتفون معي على أن ما يحدث لا يمثل أي تطور للحضارة أو تأكيد على مبدأ الحيز الإنساني.

يعد مبدأ تمتع جميع الجهات الفاعلة بنفس الأدوار والمسؤوليات لضمان مساعدة السكان الضعفاء وحمايتهم سمة أساسية لهذا الحيز الإنساني. ولا يعني فشل أحد الأطراف إعفاء المسؤولين من واجباتهم. وبالمثل، لا تقتصر المساعدة والحماية الإنسانية على أحد الأطراف أو المؤسسات سواء كانت تابعة للدولة أو جهة من غير الدول أو جهة متعددة الأطراف. وبفضل وجود ودعم مؤسسة حيادية ومستقلة مثل «اللجنة الدولية» تمكنت الأطراف المعنية من الحفاظ على هذا الحيز رغم التوترات السياسية، وكذلك النظر في تنظيم الآثار المترتبة على السكان من جراء الأعمال العدائية.

وتواجه مفاهيم العمل الإنساني القائم على المبادئ وممارساته تحديات متزايدة في ظل النزاعات الحالية. وقد تنأى أطراف النزاع بنفسها وبصورة علنية عن الالتزام بمشروع الشراكة الإنسانية لأسباب أيديولوجية أو سياسية، على نحو ما شهدته عدة حالات في السنوات الأخيرة، عندما تعرض «سكان العدو» جميعهم للمعاملة المهينة والمجردة تماماً من الإنسانية. ويعكس إصرار العاملين في المجال الإنساني على تحديد انتماء المستفيدين من المعونات حسب المناطق- تابعة للحكومة أم خاضعة للمعارضة- نفس التوجه الخطير القائم على تصميم البرامج وفقاً لتوجهات السكان السياسية، لا بناء على احتياجاتهم.

وتُشكك عدد من الجهات الفاعلة الدولية والوطنية في شرعية العمل الإنساني المبدئي؛ حيث تخطط هذه الجهات برامج الطوارئ الضرورية بأهداف سياسية أو أمنية أو إيمانية أو خلاف ذلك من الأهداف التحويلية. فنرى عدداً متزايداً من البرامج ومعايير الجهات المانحة التي تتوقع من الجهات الفاعلة الإنسانية أن لا تغطي الاحتياجات الإنسانية فحسب، بل أيضاً أن ترسي قواعد المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. وفي حين يوفر إدماج أنشطة الإغاثة والمساعدة ضمن هذه البرامج التحويلية منافع كبيرة من حيث الأهداف الإنمائية المستدامة أو تعزيز حقوق الإنسان، فإنه لا يأتي دون ثمن: فهو يأتي على حساب إضفاء الطابع السياسي

4 ملاحظة المحرر: هذا متحف للفنون والتاريخ في جنيف، الذي كان مقر الوكالة الدولية لأسرى الحرب التي أنشأتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عام 1914 لإضفاء الطابع المركزي على المعلومات وتنظيم صرف طرود الإغاثة لسجناء الحرب خلال الحرب العالمية الأولى. وفي عام 2013، أثناء الاحتفال بالذكرى المائة والخمسين للجنة الدولية، نظم متحف راث معرضاً بعنوان «إضفاء الطابع الإنساني على الحرب؟»، حيث يوضح المعرض المحطات الرئيسية في تطور الحرب وتاريخ المنظمة.

على الحيز المشترك للإنسانية، وعلى حساب تهميش الأطراف أو حتى استعدادها، وعلى حساب
تقييد سبل التعاون والمشاركة.

وكل هذه العناصر في مجموعها باهظة الثمن، حيث تعرقل الوصول إلى السكان المحتاجين.
ولا يتمحور الجدل هنا حول المبادئ بل حول التطبيق العملي. وقد علمت «اللجنة
الدولية» على امتداد تاريخها أن تنفيذ مهمتها الإنسانية سيتطلب موازنة مصالحها فيما
يتعلق بنزاهتها واستقلالها، وحتى حيادها في بعض الحالات يختلف باختلاف السياق. في
حين أن «اللجنة الدولية» لن تتفاوض أبدًا بشأن أهدافها الأساسية المتمثلة في الحفاظ على
حياة وكرامة جميع المتضررين من النزاعات وحالات العنف المماثلة، فهي تركز كل
جهودها لتتفاعل مع جميع الأطراف في سرية تامة، لمناقشة واستيعاب القيود الاجتماعية
والأمنية قدر الإمكان. كما تنتم «اللجنة الدولية» بالروح العملية ولا تتحاز تجاه هذا
الجانب من النزاع أو ذلك. وتكفل أيضًا أن يتم التفاوض للتوصل إلى أفضل صفقة ممكنة
في الظروف المتاحة في وقت معين من أجل الحفاظ على الحيز الإنساني من خلال خبرة
موظفيها وروحهم المهنية. وهذه، أكرر، ليست مجرد قضية مبادئ محضة؛ بل تتعلق
بالوصول إلى حلول عملية مستقاة من المبادئ.

والنقاش المطلوب اليوم بشأن الطابع العملي هو، صراحةً، ليس وليد أفكار «اللجنة
الدولية» أو المنظمات الأخرى القائمة على المبادئ مثل منظمة أطباء بلا حدود، ولكن طرحته
المنظمات غير الحكومية والوكالات المتعددة الولايات والحكومات المانحة والجهات الفاعلة
الدولية التي قطعت على نفسها عهدًا بتقديم الخدمات الإنسانية إلى السكان المتضررين، ووجود
جدول أعمال يكفل تحول المجتمع الدولي. ومن الناحية النظرية، نتشاطر جميعًا نفس التطلعات
إلى السلام العالمي والتنمية والأمن، كما ندرك حدود العمل الإنساني في معالجة أسباب
الأزمات أو منعها. أما من الناحية العملية، فتكشف خبرتنا أن الوصول إلى السكان الضعفاء
في حالات الطوارئ في بعض المناطق موضع النزاعات الشديدة يتوقف على القدرة على
عزل الأهداف الإنسانية عن الأهداف التحويلية الأخرى، سواء كانت اقتصادية أم سياسية أم
اجتماعية أم متصلة بحقوق الإنسان. وتظهر الحاجة إلى نوع محدد من الطابع العملي للعمل
في هذه المناطق—من سوريا إلى اليمن، ومن مالي إلى ميانمار—مما يسمح لجميع الأطراف
بالاعتراف بمفهوم الإنسانية المشتركة البارز في أهداف المنظمات الإنسانية الكائنة على
أرض الواقع. وعند غياب هذا الاعتراف والحوار، تنقلص قدرتنا على التدخل لصالح السكان
المتضررين إلى حد كبير.

ومن الواضح أن هناك استثناءات لهذا الفهم. وفي الحالات التي تصر فيها بعض الأطراف
على رفض مسؤوليتها الإنسانية وتحول دون الوصول إلى الفئات الأكثر ضعفًا، يلزم اتباع نهج
مختلف قائم على استخدام القوة يتولى تنظيمه ميثاق الأمم المتحدة صراحة. فلم يعد المجال في
هذه الحالة أحد مجالات للعمل الإنساني إنما يصير ساحة للعمل السياسي.

ومع ذلك، في الكثير من الحالات يكون السبيل الوحيد للوصول إلى السكان هو الحصول
على الموافقة عن طريق الحوار لا الإكراه. وهنا تحتاج أطراف النزاع، سواء كانت تابعة للدولة
أم كانت جهة من غير الدول، أن ترى الجهات الفاعلة الخيرة مهتمة بتقديم يد العون حتى يتسنى
لها مساعدتها في تنفيذ خطط أعمالها الإنسانية. ولا ينعنا مثل هذا النهج من إعداد وتشكيل العمل
الإنساني بوصفه اللبنة أو حجر الأساس لنظم استجابة أكثر طموحًا، إذا كان الطموح مدعومًا

بتوافق الآراء. ولكنه يفرض قيودًا ذاتية أولاً، ويلبيها القدرة على بناء توافق الآراء وتوسيع نطاقها فيما بعد.

واسمحوا لي أن أدلي ببعض الملاحظات الختامية: إن الاستجابة الإنسانية في حالات الطوارئ مجال مهني يتميز عن عمليات حل النزاعات، ووضع البرامج الإنمائية، وجهود تحقيق الاستقرار، وتحول المجتمعات القائم على حقوق الإنسان العالمية، وينبغي أن يبقى كذلك. وإن العمل الإنساني والدبلوماسية القائمين على المبادئ يتعلقان بالحفاظ على هذا الحيز الحيادي والنزيه والمستقل: تجسيداً لإنسانيتنا المشتركة التي تظل صامدة حتى في أصعب ظروف النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية التي قد نشهدها لاحقاً.

ولكن اسمحوا لي أن أكون واضحاً جداً في هذا الشأن؛ فالاعتماد على النهج المنفصلة لا يعني عدم الاستعداد أو عدم القدرة على التبادل والتنسيق والتعاون. بل بالعكس، فإن السمة التي تميز احتياجات العمل الإنساني، في بيئة اليوم أكثر من أي وقت مضى، هي الانخراط في العمل دون كلل ولا ملل؛ من أجل فهم مختلف الجهات الفاعلة وخططها وتحديد الصلة بينها، وكذلك البحث عن التكامل والتنسيق والتعاون متى أتاح ذلك توافق الآراء على نطاق واسع.

ومن هذا المنطلق، أود أن أعرب عن أملتي في أن لا يصبح المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر في عام 2015، ومؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني اللاحق في عام 2016، جزيرة نائية تعمل فيها المنظمات الإنسانية والبيروقراطيون من خلال خططهم وخطاباتهم المحددة سلفاً. فإن هذه الأوقات شديدة الدقة بحيث لا يمكن إنجاز العمل بالشكل المعتاد.

نحن بحاجة إلى التجمعات الدولية التي تضع احتياجات الناس في الصدارة وتعنى بالمشاركة الحقيقية حول أفضل السبل للاستجابة، وليس فقط بالمحادثات بين المنظمات الإنسانية. ونحن بحاجة إلى إجراء مناقشة جادة وتطلعية، ونأمل أن نصل إلى بعض الفهم بشأن كيفية ارتباط العمل الإنساني بالخطة الدولية الأوسع نطاقاً، وبشأن طريقة تداخل العمل الإنساني مع الأمن والتنمية وحقوق الإنسان وتطلعات السلام، وكيفية تمويل الاحتياجات المتزايدة بإنصاف، وكيفية تضافر الجهود المحلية والإقليمية والعالمية بطريقة أكثر إبداعاً. وعقب سلسلة التجمعات الدولية التي انعقدت في عام 2015 – بداية من إعادة النظر في إطار عمل هيوغو والأهداف الإنمائية للألفية، إلى مؤتمر الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في عام 2016 – فإن المجال مفتوح على مصراعيه للتوصل إلى صفقة أفضل لخدمة الناس المحتاجين.